ورقة عمل : إعادة التوازن من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية

أحمد الحجري – خريج دكتوراة من جامعة ولاية ميشيجان 2021

منتدى عمان للقيمة المحلية المضافة

الدورة الثالثة 2022

مراحل تطور وتداخل مفهوم المحتوى المحلي مع مفاهيم سائدة من منظور الحكومات والشركات

السياسات الاقتصادية للحكومات

رواد النظام الاقتصادي الحمائية Protectionism

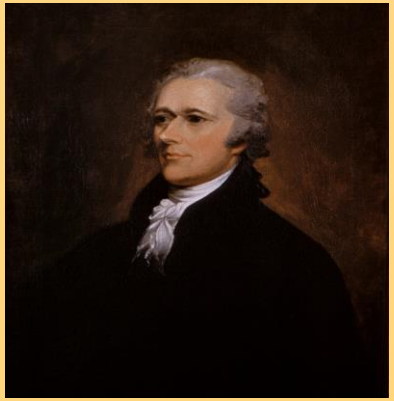

(1789–1846) اقتصادي ألماني أمريكي طور "النظام الوطني "للاقتصاد السياسي.

(1757–1804) الكسندر هاملتون أول وزير للخزانة الأمريكية وداعية للسلطة المركزية

رواد النظام الاقتصادي الحر Free-Trade

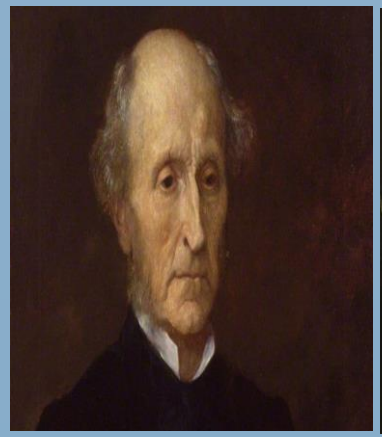

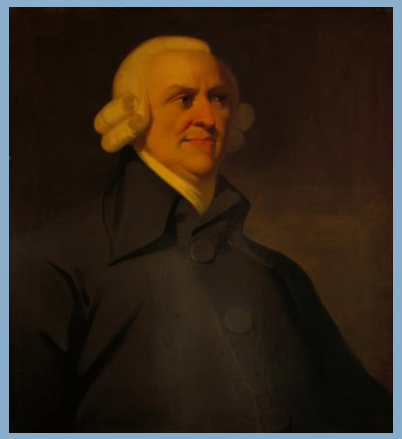

(1723–1790)
آدم سميث اقتصادي وفيلسوف اسكتلندي رائد في الاقتصاد السياسي

(1772-1823)
ديفيد ريكاردو اقتصادي سياسي بريطاني

(1806–1873)
جون ستيوارت ميل فيلسوف إنجليزي ، خبير اقتصادي سياسي

السياسات الاخلاقية للشركات

Corporate Social Responsibility (CSR)

1953 الاقتصادي الأمريكي هوارد بوين "المسؤولية الاجتماعية للشركات"

Creating Shared Value (CSV)

مايكل بورتر أكاديمي أمريكي معروف بنظرياته في الاقتصاد واستراتيجية الأعمال والأسباب الاجتماعية

مارك كرامر باحث رائد وكاتب ومتحدث ومستشار في استراتيجيات التأثير الاجتماعي

سيتطلب تحقيق أهداف رؤية عمان 2040 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية 2030 التعاون والتعاضد بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمعات . وتمثل سياسة تطوير المحتوى المحلي استراتيجية تمكّن الحكومات والشركات من القيام بدور حاسم في تنفيذ الخطط الوطنية والمساعدة في تحقيق الأهداف التنموية

مقدمة

هذه دراسة حالة سعت إلى تحديد العوامل المرتبطة بنجاح تنفيذ سياسة تطوير المحتوى المحلي في قطاع الطاقة في سلطنة عمان، وفهم عوامل قابلية تبنيها لقطاع السياحة.

	قطاع الطاقة	قطاع السياحة
مجتمع البحث	أصحاب المصلحة في سياسة تطوير المحتوى المحلي في قطاع الطاقة في سلطنة عمان	صناع القرار للمجمعات السياحية المتكاملة الموجودة في سلطنة عمان
العينات	تم الاتصال بـ 20 فردًا يمثلون مجتمع الدراسة للجزء الأول من البحث واستجاب 16 فردًا يمثلون • مؤسسات مملوكة للدولة • شركات النفط العالمية • المقاولون الرئيسيون	8 من أصل 13 فرد يمثلون المجمعات السياحية المتكاملة في سلطنة عمان
الفترة الزمنية	توزيع الاستطلاعات وجمع البيانات بين ابريل 2020 ويوليو 2020	

نتائج البحث:

الجزء الأول/ قطاع الطاقة

أهم النتائج في الجزء الأول من البحث:قطاع الطاقة (1/1) (النتائج المتعلقة بأهداف السياسة واعتبارات التخطيط)

ماهي أهم أهداف سياسة تطوير المحتوى المحلي؟

تُظهر النتائج أن أهداف سياسات **تطوير المحتوى المحلي** للشركات تركز على ثلاثة جوانب تنموية:

- تطوير سلسلة التوريد
- تنمية الأعمال المحلية / تنمية المجتمع
- التوظيف وتنمية المهارات

التخطيط: اعتبارات ميزانية الشركة

كشفت الدراسة عن أربعة اعتبارات في الميزانية لتنفيذ تطوير المحتوى المحلي:

- أنشطة سلسلة التوريد
- التوظيف والتدريب
- التكاليف التشغيلية
- برامج الاتصال

ماذا تعني هذه النتائج للقطاع الخاص؟

يفضّل أن يتم اختيار الأهداف حسب القدرات والإمكانيات والموارد المتاحة للشركة ويُستحسن عقد شراكات لتحقيق منافع أكبر.

اهم النتائج في الجزء الاول من البحث:قطاع الطاقة (النتائج المتعلقة بالتنفيذ) (2/1)

حددت الدراسة العوامل الممكنة على مستوى الصناعة والمؤسسات التي تؤثر ايجابيا في تنفيذ سياسة المحتوى المحلي

العوامل الممكنة للتنفيذ على مستوى الصناعة:

- التزام صانعي القرار
- النهج التعاوني والحوكمة (على مستوى الصناعة)
- الاتساق مع السياسات الوطنية
- تقييم قدرات السوق المحلي

العوامل الممكنة للتنفيذ على مستوى المؤسسات

- قيادة المؤسسة والحوكمة
- اجراءات سلسلة التوريد
- توافر الموارد المالية والبشرية
- الاتصال المؤسسي (الداخلي والخارجي)

اهم التحديات

- مقاومة التغيير
- قلة القدرات المحلية
- بيئة الأعمال
- قلة اللوائح القانونية
- قلة البيانات حول قدرة السوق والموردين
- تأثير COVID-19 : تعزيز اهمية سياسة المحتوى المحلي لتنمية القدرات المحلية لمواجهة التحديات المفاجئة في المستقبل.

استراتيجيات للتعامل مع التحديات

- حملة اعلامية للتوعية باهمية المحتوى المحلي
- تعزيز قياس أداء
- طلب الدعم من اللجان التتشغيلية والتنفيذية لتطوير المحتوى المحلية
- الاستمرار في تطوير القدرات المحلية
- تطوير الإستراتيجية والعمليات في سلاسل التوريد لتحديد فرص تطوير **المحتوى المحلي**
- وجود فريق متخصص لتنمية **المحتوى المحلي**

أهم النتائج في الجزء الأول من البحث:قطاع الطاقة (النتائج المتعلقة بتبني السياسة في نطاقات جديدة (3/1)

وجهات النظر حول تبني السياسة في القطاعات وعلى المستوى الوطني – (التخطيط الاقتصادي طويل الأجل - رؤية عمان 2040)

تبني السياسة في القطاعات الاقتصادية

اعتماد استراتيجية استبدال الواردات (import substitution) وتحسين استخدام الموارد الطبيعية في عمان بشكل مستدام، وتطوير المزيد من المنتجات في عمان، وصقل المواهب المحلية) وفقًا للمعايير الدولية

تبني السياسة على المستوى الوطني – (التخطيط الاقتصادي طويل الأجل- رؤية عمان 2040)

- تعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية
- وجعل عمان الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا وجذب المفكرين البارزين في التقنيات الجديدة
- ولإلقاء نظرة على ما يمكن أن تفعله عُمان لتمييز نفسها.

- قطاع واحد لا يمكنه تنفيذ سياسة تطوير المحتوى المحلي بمفرده ويجب أن يتم ذلك على المستوى الوطني ليكون له أكبر تأثير

نتائج البحث:

الجزء الثاني/

قطاع السياحة

مشروعات المجمعات السياحية المتكاملة - نموذجاً

أهم النتائج في الجزء الثاني من البحث: المحتوى المحلي ومشاريع التنمية العقارية متعددة الاستخدامات في السياحة

تظهر النتائج أن **المجمعات السياحية المتكاملة** في عمان تشارك في ممارسات المحتوى المحلي التي تركز على تنمية المصادر المحلية للسلع والخدمات، وتنمية المجتمع، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتعمين، والممارسات الصديقة للبيئة والمجتمع.

- وجود الإطار القانوني للاستثمار في قطاع السياحة العماني: قانون السياحة وقانون **المجمعات السياحية المتكاملة** وقانون البيئة

- تقييم الأثر البيئي (والاجتماعي) وخطة تنمية مجتمعية كجزء من اتفاقية التنمية
- العوامل الداخلية مثل القيادة في الشركة وسلسلة التوريد والعلاقات مع أصحاب المصلحة تؤثر على تبني السياسة في صناعة السياحة في عمان

- العوامل الخارجية التي تؤثر على اعتماد تبني السياسة في السياحة تشمل القدرة المحلية وبيئة الأعمال ووجود الاستراتيجية الوطنية للمحتوى المحلي

"نحن ننظر إلى **السياحة المستدامة** من زاويتين رئيسيتين ؛ أولاً، عمليات اقتصادية قابلة للتطبيق على المدى الطويل، و**توفر مزايا اجتماعية و اقتصادية لجميع أصحاب المصلحة**، بما في ذلك فرص العمل المستقرة وكسب الدخل والخدمات الاجتماعية للمجتمعات المضيفة، مما يساهم في ارتفاع معدل التوظيف للمواطنين العمانيين ونمو الأعمال المباشرة . .ثانيًا ، **احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية** للعمانيين من خلال الحفاظ على القيم التقليدية واحترام تراثهم"

التوصيات

التوصيات المبنية على نتائج الدراسة

1. دور الحكومة في قيادة تبني سياسة المحتوى المحلي.
2. وجود قادة يؤمنون بالتغيير والتنمية المستدامة.
3. تحديد المشكلة بالتشاور مع أصحاب المصلحة وإجراء دراسة أساسية تركز على تحليل الإنفاق، وتحليل العرض / الطلب، وتقييم قدرة السوق، وتعلم أفضل الممارسات الدولية الجيدة.
4. وضع رؤية وطنية للمحتوى المحلي في صميم أهدافها تقليل الاعتماد على العديد من أشكال الاستيراد غير الضرورية، وتحقيق النمو الاقتصادي باستخدام الموارد والمواهب المحلية.
5. إضفاء الطابع المؤسسي والقانوني على تطوير المحتوى المحلي لتسهيل الحوكمة والمساءلة في التنفيذ.
6. اتباع نهج التعاون بين الدولة والأوساط الأكاديمية والصناعة والمجتمع.
7. تطوير قاعدة بيانات مركزية للموردين المحليين، ومركز لتطوير الأعمال الوطنية لدمج جهود الحكومة والقطاع الخاص في التنمية.
8. في سياقات إدارة التغيير، قد يكون من المفيد الاستعانة بنظرية الدفع (NUDGING) في علم الاقتصاد السلوكي لتضمين حملة توعوية بالمحتوى المحلي.
9. توسيع التنفيذ للسياسة (الشركات المتعاقدة من الباطن، وعقود الامتياز، ولمشتريات الحكومية، والانتقال من ممارسات المسؤولية الاجتماعية القائمة إلى المحتوى المحلي)